



مجلة علمية نصف سنوية محكمة متخصصة في العلوم الإنسانية
تصدرها جامعة صبراتة بشكل الكتروني

**أثر المخاطر التشغيلية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية (دراسة ميدانية
على المصرف الإسلامي الليبي فرع صبراتة)**

**The Impact of Operational Risks on the Financial Performance of Islamic
Banks (A Field Study on the Libyan Islamic Bank, Sabratha Branch)**

حمزه صالح علي الزوالي

قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية صرمان - جامعة صبراتة

Hamza.Alzuwali@sabu.edu.ly

رقم الإيداع القانوني بدار الكتب الوطنية:
2017-139

الترقيم الدولي:
ISSN (print) 2522 - 6460
ISSN (Online) 2707 - 6555

الموقع الإلكتروني للمجلة:
<https://jhs.sabu.edu.ly>

أثر المخاطر التشغيلية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية (دراسة ميدانية على المصرف الإسلامي الليبي فرع صبراتة)

The Impact of Operational Risks on the Financial Performance of Islamic Banks (A Field Study on the Libyan Islamic Bank, Sabratha Branch)

حمزه صالح علي الزوالي

قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية صرمان - جامعة صبراتة

Hamza.Alzuwali@sabu.edu.ly

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر المخاطر التشغيلية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية، مع التركيز على المصرف الإسلامي الليبي فرع صبراتة كحالة دراسية. تمثلت المخاطر التشغيلية في ثلاثة أبعاد رئيسية: العنصر البشري (الموظفين)، العمليات الداخلية، وتكنولوجيا المعلومات. اعتمدت الدراسة على منهجية تحليلية شملت جمع البيانات الأولية من خلال استبيان تم توزيعه على موظفي المصرف، بالإضافة إلى البيانات الثانوية من المصادر الأكاديمية والتقارير المالية. تم اختبار الفرضيات باستخدام اختبار t لعينة واحدة، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين المخاطر التشغيلية والأداء المالي. كما أكدت النتائج أن زيادة المخاطر التشغيلية تؤدي إلى انخفاض في مؤشرات الأداء المالي مثل الربحية، العوائد على الأصول، وحصة السوق. بناءً على النتائج، قدمت الدراسة عدة توصيات، منها تعزيز برامج التدريب للموظفين، تحسين نظم الرقابة الداخلية، تحديث العمليات التكنولوجية، وتبني استراتيجيات متكاملة لإدارة المخاطر التشغيلية. كما أوصت الدراسة بضرورة تعزيز ثقافة إدارة المخاطر داخل المصارف الإسلامية لضمان استدامة الأداء المالي.

الكلمات المفتاحية: المخاطر التشغيلية، الأداء المالي، المصارف الإسلامية، العنصر البشري، العمليات الداخلية، التكنولوجيا.

The Impact of Operational Risks on the Financial Performance of Islamic Banks (A Field Study on the Libyan Islamic Bank, Sabratha Branch)

Abstract:

This study aimed to analyze the impact of operational risks on the financial performance of Islamic banks, with a focus on the Libyan Islamic Bank, Sabratha Branch, as a case study. Operational risks were represented in three main dimensions: human element (employees), internal processes, and information technology. The study adopted an analytical methodology that included collecting primary data through a questionnaire distributed to the bank's employees, in addition to secondary data from academic sources and financial reports. Hypotheses were tested using a one-sample t-test, which revealed a statistically significant negative relationship between operational risks and financial performance. The results confirmed that increased operational risks lead to a decline in financial performance indicators such as profitability, return on assets, and market share. Based on the findings, the study provided several recommendations, including enhancing employee training programs,

improving internal control systems, updating technological processes, and adopting integrated strategies for managing operational risks. The study also emphasized the need to promote a risk management culture within Islamic banks to ensure sustainable financial performance.

Keywords: Operational risks, financial performance, Islamic banks, human element, internal processes, information technology.

مقدمة:

تُعد المصارف الإسلامية ركيزة أساسية في الاقتصاد الحديث، حيث تلعب دورًا محوريًا في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية. فهي لا تقتصر على تمويل الأفراد والشركات فحسب، بل تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة. ومع ذلك، فإن هذه المؤسسات المالية تواجه تحديات ومخاطر عديدة، ومن أبرزها المخاطر التشغيلية.

تعد المخاطر التشغيلية أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المصارف الإسلامية في العصر الحديث، حيث تتنوع هذه المخاطر لتشمل المخاطر المرتبطة بالعنصر البشري وسياسات ونظم المصرف. وتؤثر هذه المخاطر بشكل مباشر على أداء المصارف الإسلامية المالي واستقرارها.

تهدف هذه الدراسة إلى فهم أثر المخاطر التشغيلية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية، من خلال استكشاف العلاقة بينهما وتحديد العوامل المؤثرة. من خلال تحليل البيانات ودراسة الحالات، نسعى إلى تقديم توصيات عملية تساعد المصارف الإسلامية على مواجهة التحديات المرتبطة بالمخاطر التشغيلية، وتحسين أدائها المالي بشكل مستدام.

مشكلة الدراسة:

تشهد الصناعات المصرفية تنوعًا وتغيرًا مستمرًا في المخاطر التي تواجهها، مما يجعلها من أكثر القطاعات عرضة للمخاطر. وقد أدركت لجنة بازل للإشراف المصرفي (2003) أهمية إدارة المخاطر التشغيلية، حيث وسعت إصلاح اتفاقية بازل الثانية للإشراف المصرفي لتشمل هذه المخاطر. وتأتي هذه الخطوة استجابةً للاتجاهات العالمية، مثل العولمة وتوسيع بيئة الأعمال، والتي تزيد من الحاجة إلى إدارة المخاطر التشغيلية بشكل فعال.

حيث تعرف لجنة بازل (2003) المخاطر التشغيلية بأنها الخسارة الناتجة عن العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة غير الكافية أو الفاشلة أو من الأحداث الخارجية. ومن خلال فهم هذه المخاطر، تسعى المصارف إلى تطوير استراتيجيات فعالة لإدارتها، وتعزيز استقرارها المالي.

وتهدف هذه الدراسة إلى استكشاف أثر المخاطر التشغيلية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية، مع التركيز على تحديد العوامل المؤثرة. حيث أن فهم هذه العلاقة أمر بالغ الأهمية في تطوير استراتيجيات إدارة المخاطر، وتعزيز قدرة المصارف الإسلامية على مواجهة التحديات.

وتأسيسا على ذلك فإن مشكلة الدراسة تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي :

- هل تؤثر المخاطر التشغيلية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في ليبيا؟

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة من ناحية المصرف، حيث تساهم في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف الإسلامية في ليبيا. من خلال فهم المخاطر التشغيلية وتطوير استراتيجيات إدارة المخاطر، يمكن للمصارف اتخاذ إجراءات وقائية وتصحيحية، مما يعزز استقرارها المالي على المدى الطويل. كما أن تحسين الأداء المالي هو هدف رئيسي لهذه الدراسة، حيث تساعد المصارف على تحسين عملياتها الداخلية، وإدارة الموارد البشرية، وتعزيز الأمن السيبراني، مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة، وخفض التكاليف، وتحسين هوامش الربح.

ومن الناحية العلمية، تساهم الدراسة في المساهمة في الأدبيات البحثية المتعلقة بالمصارف الإسلامية، خاصة في مجال إدارة المخاطر التشغيلية. فهي تقدم إطارًا نظريًا وعمليًا لفهم العلاقة بين المخاطر التشغيلية والأداء المالي، مما يشجع على إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات المستقبلية.

أهداف الدراسة:

يتمحور الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في بيان أثر المخاطر التشغيلية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في ليبيا ومن هذا الهدف يتفرع عدة أهداف فرعية وهي:

- دراسة أثر العنصر البشري (الموظفين) على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في ليبيا، وتحديد العوامل التي قد تزيد من المخاطر المرتبطة بهم.
- تحليل تأثير العمليات الداخلية للمصارف الإسلامية في ليبيا على أدائها المالي، بما في ذلك الأنظمة والإجراءات المتبعة.
- تقييم أثر التكنولوجيا على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في ليبيا، مع التركيز على المخاطر المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني.

فرضيات الدراسة:

بناء على مشكلة الدراسة وأهدافها تم صياغة الفرضيات التالية:

❖ **الفرضية الرئيسية:** توجد علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين المخاطر التشغيلية والأداء المالي للمصارف الإسلامية في ليبيا، حيث تؤدي زيادة المخاطر التشغيلية إلى انخفاض في مؤشرات الأداء المالي مثل الربحية والعوائد على الأصول وحصة السوق.

❖ الفرضيات الفرعية:

- تؤثر المخاطر المرتبطة بالعنصر البشري (الموظفين) سلبًا على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في ليبيا، حيث يؤدي عدم الكفاءة أو عدم الالتزام بالسياسات إلى زيادة التكاليف التشغيلية وانخفاض الإنتاجية، مما يؤثر سلبًا على الربحية.
- تؤدي العمليات الداخلية غير الفعالة أو غير الكافية في المصارف الإسلامية (مثل ضعف الإجراءات، عدم وجود رقابة فعالة، أو عدم تحديث الأنظمة) إلى زيادة المخاطر التشغيلية، مما يؤثر سلبًا على الأداء المالي من خلال زيادة التكاليف التشغيلية وانخفاض كفاءة الخدمات المقدمة.
- تؤثر المخاطر المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني سلبًا على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في ليبيا، حيث تؤدي الهجمات السيبرانية أو الأعطال التقنية أو عدم وجود أنظمة أمنية متطورة إلى خسائر مالية مباشرة (مثل سرقة الأموال) وغير مباشرة (مثل تدهور سمعة المصرف).

منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم الاعتماد على نوعين من البيانات للحصول على المعلومات المطلوبة وهي:

- المصادر الثانوية: تم الاعتماد على مجموعة واسعة من المصادر الثانوية ذات الصلة بالموضوع، بما في ذلك الكتب والمراجع العربية والأجنبية، والدوريات والمقالات الأكاديمية، والتقارير والدراسات السابقة. ساهمت هذه المصادر في بناء الأساس النظري للدراسة، وفهم الأطر النظرية والمفاهيم المتعلقة بالمخاطر التشغيلية والأداء المالي للمصارف الإسلامية.

- المصادر الأولية: تم تصميم استبيان خاص لجمع البيانات الأولية المتعلقة بموضوع الدراسة. تم توزيع الاستبيان على عينة الدراسة المتمثلة في موظفي المصرف الإسلامي فرع صبراتة. صمم الاستبيان ليتناسب مع الفرضيات المعتمدة في الدراسة .

حدود الدراسة:

❖ الحدود المكانية:

- تقتصر الدراسة على المصرف الإسلامي فرع صبراتة في ليبيا.
- قد لا تنطبق النتائج على المصارف الإسلامية في مناطق أخرى أو دول أخرى، حيث أن كل مصرف له خصائصه وبيئته الخاصة.

❖ الحدود الزمنية:

- تركز الدراسة على فترة زمنية محددة، وهي الفترة التي تم فيها جمع البيانات وإجراء الدراسة.
- قد لا تعكس النتائج التغيرات المستقبلية أو التطورات طويلة الأجل في مجال المخاطر التشغيلية والأداء المالي للمصارف الإسلامية.

متغيرات الدراسة:

تمثلت متغيرات الدراسة فيما يلي:

المتغير المستقل هو المخاطر التشغيلية، والتي تمثلت في ثلاثة أبعاد: العنصر البشري (الموظفين)، والعمليات الداخلية، وتكنولوجيا المعلومات. أما المتغير التابع فهو الأداء المالي للمصارف الإسلامية.

الدراسات السابقة:

- دراسة (الأجنف وزائد، 2018): بعنوان "أثر المخاطر التشغيلية في الأداء المالي للمصارف الإسلامية العاملة في البحرين" هدفت إلى تقييم تأثير المخاطر التشغيلية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في البحرين خلال الفترة (2006-2015). تم اختيار المخاطر التشغيلية كمتغير مستقل، وتم قياس الأداء المالي باستخدام مؤشرات مثل معدل العائد على حقوق الملكية، معدل الكفاءة التشغيلية، ومعدل الرفع المالي. شملت عينة الدراسة ثلاثة مصارف إسلامية في البحرين: مصرف السلام، مصرف البركة، ومصرف البحرين الإسلامي. تم جمع البيانات من

التقارير المالية لهذه المصارف. توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي معنوي للمخاطر التشغيلية على الأداء المالي، حيث أظهرت النتائج أن المخاطر التشغيلية ساهمت في تحسين معدل العائد على حقوق الملكية، معدل الكفاءة التشغيلية، ومعدل الرفع المالي في المصارف الإسلامية العاملة في البحرين

- **دراسة (عثمان، 2018):** بعنوان "إطار مقترح لقياس وتقييم مسببات المخاطر التشغيلية في البنوك وفقاً لمتطلبات بازل: دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية في السعودية" هدفت إلى إجراء مقارنة بين المصارف التقليدية والإسلامية في السعودية من حيث مسببات المخاطر التشغيلية وأثرها على الأداء. ركزت الدراسة على تحليل مسببات المخاطر التشغيلية وفقاً لمتطلبات بازل 1 و 2 و 3، مع إضافة مسبب الحوكمة المصرفية كعامل رئيسي. تم جمع البيانات من التقارير المالية والمصادر الرسمية لعينة من البنوك التقليدية والإسلامية في السعودية. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج رئيسية وهي عدم وجود اختلاف بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية في مسببات المخاطر التشغيلية وفي استخدام مداخل قياس المخاطر التشغيلية الكمية والوصفية، في حين يعد مسبب تغيير الآراء الفقهية في المصارف الإسلامية جوهرية، مما يدعم الحوكمة متعددة الطبقات بإضافة حوكمة هيئة الرقابة الشرعية. كما توجد اختلافات في نتائج علاقة الارتباط بين السيولة والربحية ومعايير كفاية رأس المال والمؤشرات المالية وغير المالية لمخاطر التشغيل في المصارف الإسلامية وغير الإسلامية.

- **دراسة (ثريا، 2020):** بعنوان "أثر تحسين أداء الموارد البشرية على التقليل من المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية الجزائرية: دراسة حالة لعينة من البنوك الجزائرية" هدفت إلى تحديد تأثير تحسين أداء الموارد البشرية في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية الجزائرية. خلصت الدراسة إلى أن أساليب مثل تقييم الأداء، التدريب، القيادة الناجحة، تمكين الموظفين، تحسين بيئة العمل، ودعم الابتكار تُعد أدوات فعالة لتحسين الأداء وتقليل المخاطر التشغيلية في المصارف. ومع ذلك، أشارت الدراسة إلى وجود بعض القيود والتحفظات في تطبيق هذه الأساليب بشكل كامل. كما أوصت الدراسة بضرورة تقييم أداء الموظفين بشكل دوري لضمان تحسين مستمر في الأداء، وكذلك إنشاء قسم متخصص لإدارة مخاطر الموارد البشرية، باعتبارها عنصراً أساسياً في نشاط المصارف.

- **دراسة (المبروك، 2024):** بعنوان "أثر إدارة المخاطر على أداء المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على المصرف التجاري الوطني الليبي في الجبل الأخضر" هدفت إلى تحليل تأثير إدارة المخاطر على أداء المصارف التجارية، مع التركيز على المصرف التجاري الوطني الليبي كحالة

دراسية. اقتصرت الدراسة على إدارة المخاطر كمتغير مستقل، والذي تم تقسيمه إلى أربعة مجالات فرعية وهي إدارة مخاطر الائتمان، إدارة مخاطر السوق، إدارة مخاطر التشغيل، إدارة مخاطر السيولة، أما المتغير التابع فتمثل في أداء المصارف. استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي مع مجموعة من الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج رئيسية، أهمها وجود علاقة إيجابية بين مجالات إدارة المخاطر (الائتمان، السوق، التشغيل، والسيولة) وأداء المصارف التجارية. وهذا يشير إلى أن تحسين إدارة المخاطر في هذه المجالات يساهم في تعزيز الأداء .

- دراسة (زكريا وحزمة، 2021): بعنوان " المخاطر المصرفية وأثرها علي ربحية المصارف الإسلامية لدول الخليج - الكويت أنموذجاً. دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل خلال الفترة (2012-2019) " هدفت إلى اختبار تأثير المخاطر المصرفية علي ربحية المصارف الإسلامية الكويتية، وقد استندت الدراسة في عملية جمع البيانات بالقوائم المالية الخاصة بالمصارف الإسلامية عينة الدراسة، وتمت صياغة العلاقة التي تربط بين متغيرات المخاطر المصرفية (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية) ومتغيرات ربحية المصارف (معدل العائد علي الموجودات، معدل العائد علي حقوق الملكية ومعدل العائد علي الودائع) في ثلاث نماذج، تم تقديرها من خلال استخدام بيانات بانل (PANEL DATA) بالتطبيق علي برنامج EVIEW 09. وتوصلت الدراسة إلى أن المخاطر المصرفية والمتمثلة في مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية لها أثر معنوي علي ربحية المصارف الإسلامية الكويتية عينة الدراسة .

- دراسة (شكر، 2024): بعنوان " دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تعزيز تطبيق إطار (COSO) للرقابة الداخلية لإدارة المخاطر التشغيلية في صناعة البنوك وأثره على الأداء المالي " تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف استخدام الذكاء الاصطناعي كأحد الأساليب الحديثة التي تعزز الأداء المالي في القطاع المصرفي، كذلك تسعى الدراسة لتوضيح دور الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر التشغيلية. حيث تم توزيع استبيان على عينة من موظفي المصارف، وتم استخدام برنامجي AMOV و SPSS لاختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها. وتوصلت الدراسة إلى ان هناك تأثير ذو دلالة معنوية للذكاء الاصطناعي في تعزيز تطبيق إطار (COSO) للرقابة الداخلية في إدارة لمخاطر التشغيلية مما يساهم في تحسين أداء القطاع المصرفي.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بعدة جوانب رئيسية. من خلال تركيزها على المصرف الإسلامي الليبي فرع صبراتة كحالة دراسية، تقدم الدراسة رؤية تطبيقية محددة في السياق الليبي، مما يختلف عن الدراسات السابقة التي تناولت دولاً مثل البحرين أو السعودية أو الكويت، وبالتالي توفر منظوراً جديداً حول تأثير المخاطر التشغيلية في بيئة مصرفية إسلامية مختلفة. إضافة إلى ذلك، تناولت الدراسة ثلاثة أبعاد رئيسية للمخاطر التشغيلية: العنصر البشري (الموظفين)، العمليات الداخلية، والتكنولوجيا، وهذا النهج الشامل يختلف عن بعض الدراسات السابقة التي ركزت على بعد واحد أو بعدين فقط، مما يوفر تحليلاً أكثر تفصيلاً وتكاملاً لتأثير هذه المخاطر على الأداء المالي. علاوة على ذلك، نظراً لاختلاف البيئة التشغيلية والقانونية في ليبيا مقارنة بالدول الأخرى، توفر الدراسة رؤية خاصة بالمصارف الإسلامية العاملة في ليبيا، مما يجعل نتائجها أكثر ملاءمة للتطبيق في هذا السياق. كما أن الدراسة أبرزت بشكل خاص تأثير المخاطر التكنولوجية والأمن السيبراني على الأداء المالي، وهو جانب أصبح أكثر أهمية في العصر الرقمي مقارنة ببعض الدراسات السابقة التي ركزت بشكل أكبر على المخاطر التقليدية مثل مخاطر الائتمان والسيولة. هذه الجوانب تجعل الدراسة إضافة قيمة للأدبيات البحثية في مجال إدارة المخاطر التشغيلية والأداء المالي للمصارف الإسلامية، مع تركيز خاص على السياق الليبي.

الإطار النظري للدراسة:

أولاً: المخاطر التشغيلية:

تُعد المخاطر التشغيلية أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المصارف والمؤسسات المالية في عملياتها اليومية. فهي تشمل جميع المخاطر التي قد تؤثر على استمرارية العمل وتنفيذ العمليات المصرفية بشكل صحيح وفعال. وبالتالي، فإن فهم هذه المخاطر وإدارتها بشكل جيد يعتبر أمراً حاسماً لضمان نجاح المصارف واستمرارها في السوق.

تعريف المخاطر التشغيلية:

تُعد المخاطر التشغيلية أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها البنوك، سواء كانت إسلامية أو تقليدية، حيث تلعب دوراً محورياً في التأثير على أدائها المالي وأهدافها. وقد سعت المؤسسات الدولية المعنية إلى تقديم تعريف شامل لهذه المخاطر، فعرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) بأنها: "مخاطر تحمل الخسائر المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن عدم كفاءة أو فشل العمليات والأفراد والأنظمة الداخلية، أو الناتجة عن أحداث خارجية". (BCBS, 2011).

كما عرفها مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) بأنها: "مخاطر التعرض للخسارة الناتجة عن فشل أو عدم كفاية العمليات أو الأشخاص أو النظم الداخلية أو الناتجة عن أحداث خارجية، والتي تتضمن على سبيل المثال لا الحصر، المخاطر القانونية ومخاطر عدم الالتزام بالشرعية". (IFSB, 2012).

أسباب ظهور المخاطر التشغيلية:

المخاطر التشغيلية هي مخاطر تنشأ عن عمليات وأنشطة المؤسسة، ويمكن أن تؤثر سلباً على أدائها ونتائجها. لذلك هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى ظهور المخاطر التشغيلية، ومنها:

- **ضعف الرقابة الداخلية:** عندما تكون أنظمة الرقابة الداخلية غير كافية أو غير فعالة، قد تنشأ مخاطر تشغيلية. فالرقابة الداخلية الجيدة تساعد على اكتشاف الأخطاء والغش والاحتيال، وتضمن الامتثال للقوانين واللوائح.
- **ضعف في الأشخاص والأنظمة:** قد تنشأ المخاطر التشغيلية بسبب أخطاء أو إهمال أو سوء تصرف من قبل الموظفين. كما أن الأنظمة التقنية غير الكافية أو المعيبة يمكن أن تؤدي إلى مخاطر تشغيلية، مثل الأعطال التقنية أو الأخطاء البرمجية.
- **حدوث ظروف خارجية:** قد تؤدي الظروف الخارجية غير المتوقعة إلى مخاطر تشغيلية. (على سبيل المثال، الكوارث الطبيعية مثل الزلازل أو الأعاصير، أو الأزمات الاقتصادية، أو التغيرات في القوانين واللوائح، أو الأحداث السياسية).
- **عدم كفاية أنظمة المعلومات:** قد تتسبب الأخطاء أو الأعطال في أنظمة المعلومات في فقدان البيانات أو عدم دقتها، مما قد يؤثر على عمليات المؤسسة واتخاذ القرارات.
- **الفشل التقني:** الفشل التقني، مثل أعطال المعدات أو الأجهزة أو البرمجيات، يمكن أن يؤدي إلى مخاطر تشغيلية.
- **مخالفة أنظمة الرقابة:** قد يؤدي عدم الالتزام بأنظمة الرقابة والإجراءات المعمول بها إلى أخطاء أو غش أو احتيال، مما قد يؤثر على سمعة المؤسسة ونتائجها.
- **الاختلاس:** قد تنشأ المخاطر التشغيلية بسبب الاختلاس أو السرقة أو الاحتيال من قبل الموظفين أو الأطراف الخارجية. قد يؤدي هذا السلوك إلى خسائر مالية للمؤسسة، وتآكل الثقة، وتدهور سمعتها.
- **الكوارث الطبيعية:** قد تتسبب الكوارث الطبيعية مثل الزلازل أو الحرائق أو الفيضانات إلى تدمير البنية التحتية للمؤسسة، وفقدان البيانات، وتعطيل العمليات، مما قد يؤدي إلى خسائر مالية كبيرة.

أنواع المخاطر التشغيلية:

اختلف الباحثون في تقسيم أنواع المخاطر التشغيلية، لكن التقسيمات الشائعة لأنواع المخاطر التشغيلية تتمثل فيما يلي: (ثريا، 2020، ص89).

- **مخاطر نظم المعلومات:** تتعرض نظم المعلومات لمخاطر عديدة مرتبطة باختلال تكنولوجيا المعلومات، حيث تهدف هذه النظم إلى تعزيز الكفاءة وتبسيط العمليات وتحسين معالجة وتدفق البيانات. ومع ذلك، قد تفشل هذه الأنظمة أحياناً، مما يؤدي إلى خسائر فادحة يمكن أن يكون لها تأثير كبير على المؤسسة. وتشمل هذه المخاطر فشل الأجهزة أو عدم توفر الوسائل اللازمة لإتمام المعاملات المعتادة وممارسة النشاط، بالإضافة إلى فشل البرمجيات أو الشبكات أو الاتصالات السلكية واللاسلكية، فضلاً عن الانتهاكات الأمنية في مجال تكنولوجيا المعلومات.
- **مخاطر العمليات:** تشمل المخاطر الناشئة عن نقاط الضعف في العمليات جوانب مثل التسوية والدفع، وعدم الامتثال للسياسات الداخلية أو التنظيمات الخارجية، والفشل في المنتجات، والتعامل مع العمال.
- **مخاطر الموظفين:** تنشأ هذه المخاطر عن الموارد البشرية، سواء كانوا موظفين أو مسؤولين كبار، وتشمل جوانب مثل الكفاءة والأهلية والأخلاقيات. وقد تؤدي الغيابات أو الاحتيال الداخلي أو عدم القدرة على تولي المناصب الرئيسية إلى مخاطر كبيرة. وتشمل هذه المخاطر فشل الموظفين أو أصحاب العمل أو تضارب المصالح أو السلوك الاحتيالي.
- **مخاطر الأحداث الخارجية:** تشمل هذه المخاطر الخسائر الناجمة عن أعمال طرف ثالث، مثل الاحتيال الخارجي الذي قد يتضمن السرقة والسطو المسلح، وتزييف العملات، والتزوير، والقرصنة الإلكترونية التي تستهدف الحواسيب وسرقة البيانات. كما تشمل الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والحرائق والفيضانات. هذه المخاطر يمكن أن تؤثر على الممتلكات والأصول، وتؤدي إلى خسائر مالية كبيرة.

ومن الجدير بالذكر أن المصارف الإسلامية تتعرض لنفس أنواع المخاطر التشغيلية التي تواجهها المصارف التقليدية. ومع ذلك، هناك بعض الخصائص التي تميز المصارف الإسلامية وتؤثر على طبيعة المخاطر التشغيلية. فعلى سبيل المثال، تتطلب الخدمات المصرفية الإسلامية عمليات معالجة فريدة لضمان التوافق مع الشريعة الإسلامية. كما أن المصارف الإسلامية تمتلك أنواعاً من الأصول تختلف عن المصارف التقليدية، مما يزيد من تعقيد المخاطر التشغيلية. بالإضافة إلى ذلك، تتطلب البيئة القانونية التي تعمل فيها المصارف الإسلامية اهتماماً خاصاً بالنواحي القانونية بسبب الطبيعة الفريدة

لعقودها. كل ذلك أدى إلى إمكانية تعرض المصارف الإسلامية لأنواع إضافية من المخاطر التشغيلية تتمثل في الآتي: (عبد الماجد، 2020).

- **مخاطر عدم الالتزام بالشريعة:** هي المخاطر الناتجة عن إخفاق آلية الضوابط الشرعية الخاصة بالمصرف الإسلامي في ضمان الالتزام بمبادئ وأحكام الشريعة.
- **المخاطر الاستثمارية:** وهي المخاطر التي تنشأ عن عدم أداء المصرف الإسلامي لمسؤولياته وفقاً لمعايير صريحة وضمنية. فعلى سبيل المثال، قد يواجه المصرف الإسلامي مخاطر نتيجة لعقود المضاربة، حيث يصبح المضارب مسؤولاً عن الأموال المقدمة في حالة سوء التصرف أو الإهمال.
- **المخاطر القانونية:** تنشأ هذه المخاطر نتيجة لغياب نظام قانوني يمكن الاعتماد عليه، أو عدم اليقين بشأن القوانين، أو التغيرات غير المتوقعة في القوانين والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي. كما قد تنشأ بالمصارف الإسلامية نتيجة عدم التأكد من التفسير والتنفيذ القانوني للعقود المستندة على مبادئ الشريعة.

ثانياً: الأداء المالي:

مفهوم الأداء:

يُعد مفهوم الأداء من المفاهيم الأساسية في العديد من المجالات، حيث يُنظر إليه على أنه سلسلة من الأنشطة المرتبطة بوظيفة متخصصة أو نشاط جزئي تقوم به الإدارة لتحقيق هدف معين (الزبيدي، 2010). ويتم تعريف الأداء على أنه درجة تحقيق الفرد أو المؤسسة لما هو مطلوب منه من مهام، ويمكن استخدام تقييم الأداء للحكم على كمية ونوعية هذه الدرجة (شكر، 2008). إن مفهوم الأداء يتضمن قياس أداء أنشطة الوحدات الاقتصادية مجتمعة بالنظر إلى النتائج التي حققتها، بالمقارنة مع ما تم تسطيره من أهداف في البداية (ميموني وقالون، 2017، ص 178).

تعريف الأداء المالي:

الأداء المالي فهو نوع من أنواع الأداء الذي تسعى الوحدات الاقتصادية، بما فيها المصارف، إلى تحقيقه. ويُعرف الأداء المالي على أنه مقياس للكفاءة والفعالية في النشاط المالي للمؤسسة، حيث يهدف إلى تحقيق النتائج المخطط لها من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة (محلبي، 2014). كما عرفه (إلياس بن ساسي 2011) على أنه تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية، ويتحقق ذلك بتدنية التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة.

كما يُنظر إلى الأداء المالي على أنه عملية اشتقاق معايير ومؤشرات حول نشاط أي مشروع اقتصادي، وذلك من خلال تحليل القوائم المالية ومصادر أخرى (الموسوي، 2012). ويهدف الأداء المالي إلى تحديد الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وتقييم قدرته على إدارة موارده المالية بفعالية وكفاءة.

أهمية الأداء المالي للمصارف:

يعد الأداء المالي للمصارف محط اهتمام كبير من قبل الإدارة، حيث يساعد على فهم الوضع المالي للمصرف وقدرته على مواجهة المنافسة الشديدة في الأسواق المالية. وقد أشارت (الخطيب 2010) (والهاللي 2022) إلى أهمية الأداء المالي من خلال النقاط التالية:

- يبين الأداء مدى تحقيق التنسيق بين مختلف أقسام المصرف، مما يعزز الكفاءة والفعالية.
- تساهم المراجعة المستمرة للأداء في تحسين الأداء بشكل مستمر من خلال إجراء التعديلات اللازمة.
- يوفر الأداء المالي معلومات قيمة لمختلف المستويات الإدارية، مما يساعدهم على اتخاذ القرارات التخطيطية والرقابية بفعالية.
- تقييم الربحية بهدف تعظيم قيمة المنشأة وزيادة ثروة المساهمين.
- تقييم السيولة مما يساعد في التعرف على وضع المنشأة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها في الوقت المحدد.
- تقييم تطور الأنشطة بهدف فهم كيفية توزيع المنشأة لمصادرهما المالية واستثمارها.
- تقييم الرفع المالي لمعرفة حجم الدين واعتماد المنشأة على مصادر التمويل الخارجية.
- تقييم تطور حجم المنشأة مما يساعد على تحقيق مزايا اقتصادية وتحسين القدرة الكلية.
- تقييم توزيع الأرباح مما يتيح لأصحاب المصلحة فهم سياسة المنشأة في توزيع الأرباح.

العوامل المؤثرة على الأداء المالي:

تواجه المصارف العديد من العوامل التي تؤثر على أدائها المالي، وتنقسم هذه العوامل إلى عوامل داخلية والتي يمكن لإدارة المصرف التحكم فيها وتوجيهها نحو تعظيم ثروة المساهمين. وتشمل هذه العوامل تكلفة الحصول على الأموال، وكفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة، ودرجة الرفع المالي للمصرف. فمن خلال إدارة هذه العوامل، يمكن للمصرف خفض التكاليف وتعزيز الربحية. وعوامل خارجية والتي يصعب على المصرف التحكم فيها بشكل مباشر، ولكن يمكنه توقعها والاستعداد لها. وتشمل هذه العوامل المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية، والقوانين والقواعد الرقابية، والظروف

الاقتصادية، والسياسة المالية للدولة، والتقدم التكنولوجي، والأزمات المالية. فعلى الرغم من صعوبة التحكم في هذه العوامل، إلا أن المصرف قادر على وضع الخطط والاستراتيجيات لمواجهة آثارها والتكيف معها. وقد أشار الأنصاري (2015) وبودور (2019) إلى أهمية فهم هذه العوامل وتأثيرها على الأداء المالي للمصارف. حيث أن إدارة العوامل الداخلية بفعالية، إلى جانب الاستعداد للتعامل مع العوامل الخارجية، يساهم في تعزيز الأداء المالي للمصرف وتحقيق أهدافه الاستراتيجية.

الإطار العملي للدراسة:

مجتمع الدراسة وعينته:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع موظفي المصرف الإسلامي الليبي فرع صبراتة، حيث كان عددهم (19) موظف، وقد اعتمد البحث على أسلوب الحصر الشامل، وذلك لصغر حجم المجتمع، وكان عدد الاستبانات المستردة (18) استبانة، وخضعت (18) استبانة للتحليل الإحصائي أي بنسبة (94%) تقريبا من الاستبانات الموزعة.

صدق وثبات أداة الدراسة

صدق الأداة:

اختبر الباحث صدق أداة الدراسة إذ تم استخدام أسلوب الصدق وذلك من خلال عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين من أصحاب الخبرة في مجال الدراسة، وقد أخذ الباحث بغالبية ملاحظات المحكمين لوضعها في صيغتها النهائية.

ثبات الأداة:

من أجل اختبار ثبات أداة الدراسة تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا لاختبار الاتساق الداخلي للأداة، حيث تشير النتائج الواردة في الجدول (1) إلى درجة ثبات في استجابات عينة الدراسة كانت 93.7% وهي نسبة مقبولة، لأن قيمة ألفا المعيارية أكثر من 60%. وبالتالي يمكن القول بأن هذا المقياس ثابت بمعنى أن المبحوثين يفهمون بنوده بنفس الطريقة وكما يقصدها الباحث، وعليه يمكن اعتماده في هذه الدراسة الميدانية لكون نسبة تحقيق نفس النتائج لو أعيد تطبيقه مرة أخرى تقدر 93.7%.

جدول (1): نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة (كرونيباخ ألفا).

المجال	عدد الفقرات	قيمة ألفا
العنصر البشري	9	0.844
العمليات الداخلية	8	0.682
التكنولوجيا	8	0.855
الأداء المالي	11	0.858
فقرات الاستبيان	36	0.937

أساليب تحليل البيانات:

لتحليل مدى استجابة عينة الدراسة لأسئلة أداة القياس، تم استخدام الأسلوبين الإحصائيين الوصفي والتحليلي من خلال برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS V27). تم الاعتماد على الإحصاء الوصفي الذي شمل جداول التوزيع التكراري التي تتضمن التكرارات والنسب المئوية، بالإضافة إلى الرسومات البيانية مثل الأعمدة البيانية، كما تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع متغيرات الدراسة لقياس مستوى المخاطر التشغيلية المرتبطة بالعنصر البشري، العمليات الداخلية، والتكنولوجيا، وكذلك لتقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية في ليبيا. لاختبار الفرضيات الرئيسية والفرعية، تم استخدام اختبار t لعينة واحدة.

جدول (2): توزيع أفراد العينة وفق الجنس.

الجنس	العدد	النسبة
ذكر	14	77.8%
أنثى	4	22.2%
المجموع	18	100.0%

وفقا للجدول (2)، كشفت نتائج الدراسة أن غالبية أفراد العينة من الذكور، حيث بلغت نسبتهم 77.8%، بينما شكلت الإناث نسبة 22.2% من إجمالي حجم العينة البالغ 18 مشاركا .

جدول (3): توزيع أفراد العينة وفق العمر.

العمر	العدد	النسبة
أقل من 25 سنة	2	11.1%
25-34 سنة	14	77.8%

35 سنة فأكثر	2	11.1%
الإجمالي	18	100.0%

وفقا للجدول (3)، أظهرت النتائج أن الفئة العمرية 25-34 سنة هي الفئة السائدة في العينة، حيث شكلت 77.8% من إجمالي المشاركين. في حين تساوت نسبة المشاركين في الفئتين العمريتين أقل من 25 سنة وأكثر من 35 سنة، إذ بلغت لكل منهما 11.1%.

جدول (4): توزيع أفراد العينة وفق المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	العدد	النسبة
دبلوم	6	33.3%
بكالوريوس	12	66.7%
الإجمالي	18	100.0%

وفقا للجدول (4)، أظهرت النتائج أن الغالبية العظمى من المشاركين يحملون شهادة البكالوريوس، بنسبة 66.7%، بينما شكل حملة شهادة الدبلوم 33.3% من إجمالي العينة.

جدول (5): توزيع أفراد العينة وفق التخصص.

التخصص	العدد	النسبة
إدارة أعمال	6	33.3%
تمويل ومصارف	5	27.8%
محاسبة	5	27.8%
تكنولوجيا المعلومات	2	11.1%
الإجمالي	18	100.0%

وفقا للجدول (5)، كشفت النتائج تنوعاً في التخصصات، حيث استحوذ تخصص إدارة الأعمال على أعلى نسبة بلغت 33.3%، بينما تساوت نسباً تخصصي التمويل والمصارف والمحاسبة عند 27.8% لكل منهما، فيما مثل تخصص تكنولوجيا المعلومات النسبة الأقل بواقع 11.1%.

جدول (6): توزيع أفراد العينة وفق سنوات الخبرة.

سنوات الخبرة	العدد	النسبة
أقل من سنة	2	11.1%
1-5 سنوات	13	72.2%

10-6 سنوات	1	5.6%
أكثر من 10 سنة	2	11.1%
المجموع	18	100.0%

وفقا للجدول (6)، بينت النتائج أن الغالبية العظمى من المشاركين يتركزون في فئة الخبرة 1-5 سنوات، بنسبة 72.2%. توزعت النسب المتبقية بالتساوي بين فئتي أقل من سنة وأكثر من 10 سنوات بنسبة 11.1% لكل منهما، بينما شكلت فئة 6-10 سنوات النسبة الأقل بواقع 5.6%.

اختبار مقياس الاستبانة:

لقد تم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale of five points) لتحديد درجة الأهمية النسبية لكل بند من بنود الاستبانة وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (7): قيم ومعايير كل وزن من أوزان المقياس الخماسي المعتمد من الدراسة.

المقياس	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

جدول (8): مقياس الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي.

المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية
1-1.79	منخفضة جدا
1.80-2.59	منخفضة
2.60-3.39	متوسطة
3.40-4.19	مرتفعة
4.20-5	مرتفعة جدا

جدول (9): إجابات عينة الدراسة على العبارات التي تقيس مستوى المخاطر التشغيلية المرتبطة بالعنصر البشري.

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافق
1	يؤثر نقص الكفاءة لدى الموظفين سلبا على الربحية المالية للمصارف الإسلامية.	4.33	0.594	مرتفع جدا
2	يؤدي عدم التزام الموظفين بالسياسات الداخلية إلى زيادة التكاليف التشغيلية.	4.33	0.686	مرتفع جدا

3	يؤدي نقص التدريب لدى الموظفين إلى انخفاض كفاءة الإنتاجية في المصارف الإسلامية.	4.22	0.808	مرتفع جدا
4	تؤدي الأخطاء البشرية إلى خسائر مالية كبيرة وتأثير سلبي على الأداء المالي.	4.11	0.832	مرتفع
5	تؤثر قلة الحوافز المقدمة للموظفين سلبا على أدائهم الوظيفي.	4.28	1.074	مرتفع جدا
6	تؤدي ضعف الرقابة على الموظفين إلى زيادة المخاطر التشغيلية.	4.06	0.938	مرتفع
7	تؤثر سوء إدارة الموارد البشرية سلبا على كفاءة وفعالية العمليات المصرفية.	4.28	0.826	مرتفع جدا
8	يؤثر عدم وجود برامج تدريبية منتظمة للموظفين سلبا على الأداء المالي للمصارف.	4.17	0.857	مرتفع
9	يؤثر عدم وجود سياسات واضحة لتقييم أداء الموظفين سلبا على كفاءة العمليات المصرفية	3.83	0.857	مرتفع
	المتوسط العام	4.18	0.560	مرتفع

أظهرت نتائج الدراسة الواردة بالجدول (9) أن المخاطر التشغيلية المرتبطة بالعنصر البشري في المصارف الإسلامية تُعد ذات تأثير ملحوظ، حيث جاءت جميع العبارات بتقدير مرتفع أو مرتفع جداً. فقد حصلت العبارتان المتعلقتان بتأثير نقص الكفاءة لدى الموظفين وعدم التزامهم بالسياسات الداخلية على أعلى متوسط حسابي (4.33)، مما يشير إلى إدراك عالٍ لدى العينة لأهمية كفاءة والتزام الموظفين في تقليل المخاطر التشغيلية. كما أوضحت النتائج أن نقص التدريب لدى الموظفين يؤثر سلباً على كفاءة الإنتاجية (4.22)، مما يعكس أهمية تطوير برامج تدريبية مستمرة. علاوة على ذلك، بيّنت النتائج أن قلة الحوافز وسوء إدارة الموارد البشرية ترتبطان بانخفاض الأداء الوظيفي وكفاءة العمليات المصرفية (4.28 لكل منهما). ومن الجدير بالذكر أن ضعف الرقابة وغياب البرامج التدريبية المنتظمة يؤثران بشكل ملحوظ على الأداء المالي للمصارف الإسلامية، حيث جاءت درجات التوافق مرتفعة (4.06 و 4.17 على التوالي). في المقابل، حصلت العبارة المتعلقة بعدم وجود سياسات واضحة لتقييم الأداء على أدنى متوسط حسابي (3.83)، مما يشير إلى أنه رغم أهميته، إلا أنه يُنظر إليه بتأثير أقل مقارنة ببقية العوامل. وبشكل عام، بلغ المتوسط العام (4.18)، مما يدل على أن المخاطر التشغيلية المتعلقة بالعنصر البشري تُعد عاملاً مؤثراً يجب مراعاته لتعزيز الأداء المالي وتقليل الخسائر التشغيلية في المصارف الإسلامية.

جدول (10): إجابات عينة الدراسة على العبارات التي تقيس مستوى المخاطر التشغيلية المرتبطة بالعمليات الداخلية.

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافق
1	تؤثر ضعف الرقابة على العمليات سلبا على الأداء المالي.	3.83	0.707	مرتفع
2	يؤدي عدم تحديث الأنظمة الداخلية إلى زيادة الأخطاء التشغيلية في المصارف.	4.06	0.938	مرتفع

3	يؤثر عدم وجود سياسات فعالة لإدارة المخاطر سلباً على الأداء المالي.	3.94	0.539	مرتفع
4	يؤدي عدم إجراء تقييم دوري للعمليات الداخلية إلى زيادة المخاطر التشغيلية.	3.83	0.618	مرتفع
5	يؤثر ضعف التنسيق بين الإدارات سلباً على كفاءة العمليات المصرفية.	4.33	0.686	مرتفع جداً
6	يؤدي عدم وجود معايير جودة واضحة للعمليات الداخلية إلى زيادة المخاطر التشغيلية.	3.78	0.808	مرتفع
7	يؤثر عدم وجود خطط طوارئ فعالة سلباً على استمرارية العمليات المصرفية.	4.11	0.676	مرتفع
8	يؤدي عدم استخدام تقنيات حديثة في العمليات الداخلية إلى زيادة التكاليف التشغيلية.	4.22	0.878	مرتفع جداً
	المتوسط العام	4.01	0.413	مرتفع

أظهرت نتائج الدراسة الواردة بالجدول (10) أن المخاطر التشغيلية المرتبطة بالعمليات الداخلية في المصارف الإسلامية تُعد عاملاً مؤثراً على الأداء المالي وكفاءة العمليات، حيث حصلت جميع العبارات على تقدير مرتفع أو مرتفع جداً. وقد سجلت العبارة المتعلقة بتأثير ضعف التنسيق بين الإدارات على كفاءة العمليات المصرفية أعلى متوسط حسابي (4.33)، مما يشير إلى الأهمية الكبيرة لوجود تكامل بين الإدارات لضمان سير العمليات بكفاءة. كما تبين أن عدم استخدام التقنيات الحديثة يؤدي إلى زيادة التكاليف التشغيلية (4.22)، مما يعكس الحاجة إلى تحديث الأنظمة لتعزيز الكفاءة وتقليل المخاطر. كذلك، أشارت النتائج إلى أن عدم وجود خطط طوارئ فعالة يمكن أن يؤثر سلباً على استمرارية العمليات المصرفية (4.11)، مما يبرز أهمية وضع استراتيجيات لمواجهة الأزمات. كما أن عدم تحديث الأنظمة الداخلية وإجراء تقييم دوري للعمليات يزيد من الأخطاء التشغيلية والمخاطر المرتبطة بها (4.06 و 3.83 على التوالي)، مما يعكس ضرورة المراجعة المستمرة للعمليات المصرفية.

وفيما يتعلق بالسياسات، تبين أن عدم وجود سياسات فعالة لإدارة المخاطر يؤثر سلباً على الأداء المالي (3.94)، مما يشير إلى الحاجة إلى تبني ممارسات أكثر صرامة في هذا الجانب. أما ضعف الرقابة على العمليات الداخلية وعدم وجود معايير جودة واضحة فقد حصل على متوسطات حسابية (3.83 و 3.78 على التوالي)، مما يعكس تأثيرهما في زيادة المخاطر التشغيلية ولكن بدرجة أقل نسبياً مقارنة بالعوامل الأخرى. بشكل عام، بلغ المتوسط العام لجميع العبارات (4.01)، مما يشير إلى أن المخاطر التشغيلية المرتبطة بالعمليات الداخلية تُعد ذات تأثير ملحوظ على الأداء المالي للمصارف الإسلامية، الأمر الذي يتطلب اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز الرقابة، تحديث الأنظمة، وتحسين التنسيق بين الإدارات لضمان كفاءة واستمرارية العمليات المصرفية.

جدول (11): إجابات عينة الدراسة على العبارات التي تقيس مستوى المخاطر التشغيلية المرتبطة بالتكنولوجيا.

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافق
1	تشكل الهجمات السيبرانية تهديدًا كبيرًا للأمن المالي للمصارف الإسلامية.	4.61	0.608	مرتفع جدا
2	عدم وجود أنظمة أمن سيبراني متطورة يزيد من المخاطر المالية.	4.28	0.669	مرتفع جدا
3	تؤدي الأعطال التقنية في أنظمة تكنولوجيا المعلومات إلى خسائر مالية كبيرة	4.06	0.873	مرتفع
4	يؤثر عدم وجود سياسات أمنية فعالة لحماية البيانات سلبا على الأداء المالي.	4.17	0.618	مرتفع
5	يؤدي عدم وجود تدريب كافي للموظفين على الأمن السيبراني إلى زيادة المخاطر الأمنية.	3.94	1.162	مرتفع
6	يؤثر عدم وجود تحديثات دورية الأنظمة تكنولوجيا المعلومات سلبا على كفاءة العمليات.	4.33	0.840	مرتفع جدا
7	يؤدي اختراق البيانات المالية للعملاء إلى خسائر مالية كبيرة وتأثير سلبي على السمعة.	4.44	0.616	مرتفع جدا
8	يؤثر عدم وجود خطط استجابة سريعة للهجمات السيبرانية سلبا على الأداء المالي.	4.33	0.970	مرتفع جدا
	المتوسط العام	4.27	0.576	مرتفع جدا

أظهرت نتائج الدراسة الواردة بالجدول (11) أن المخاطر التشغيلية المرتبطة بالتكنولوجيا تُعد من أكثر العوامل تأثيرًا على الأداء المالي للمصارف الإسلامية، حيث جاء المتوسط العام مرتفعًا جدًا (4.27)، مما يعكس إدراكًا كبيرًا لأهمية الأمن السيبراني والتكنولوجيا في تقليل المخاطر التشغيلية. وقد سجلت العبارة المتعلقة بتهديد الهجمات السيبرانية للأمن المالي للمصارف أعلى متوسط حسابي (4.61)، مما يشير إلى خطورة هذه الهجمات وأثرها المباشر على الاستقرار المالي. كما أظهرت النتائج أن اختراق البيانات المالية للعملاء يؤدي إلى خسائر مالية كبيرة ويؤثر على سمعة المصارف (4.44)، مما يبرز الحاجة إلى تعزيز أنظمة الحماية. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم وجود تحديثات دورية لأنظمة تكنولوجيا المعلومات وعدم توفر خطط استجابة سريعة للهجمات السيبرانية كان لهما تأثير كبير على كفاءة العمليات والأداء المالي، حيث حصل كلاهما على متوسط حسابي مرتفع جدًا (4.33). ومن ناحية أخرى، أشارت النتائج إلى أن عدم وجود أنظمة أمن سيبراني متطورة يزيد من المخاطر المالية (4.28)، وهو ما يعكس الحاجة إلى استثمارات أكبر في مجال أمن المعلومات. كما أن الأعطال التقنية في أنظمة تكنولوجيا المعلومات يمكن أن تؤدي إلى خسائر مالية كبيرة (4.06)، مما يؤكد أهمية الصيانة الدورية

والتطوير المستمر للبنية التحتية التكنولوجية. أما فيما يتعلق بتدريب الموظفين، فقد تبين أن عدم وجود تدريب كافٍ حول الأمن السيبراني يزيد من المخاطر الأمنية (3.94)، وهو أدنى متوسط حسابي في الجدول، مما يشير إلى ضرورة تعزيز الوعي الأمني والتدريب المستمر للعاملين. بشكل عام، تعكس هذه النتائج أهمية تبني استراتيجيات قوية في مجال أمن المعلومات، بما في ذلك تطوير أنظمة الحماية، تحديث البنية التحتية التقنية، وتوفير خطط استجابة فعالة لمواجهة الهجمات السيبرانية، وذلك بهدف تقليل المخاطر التشغيلية وضمان استمرارية العمليات المصرفية بفعالية.

جدول (12): إجابات عينة الدراسة على العبارات التي تقيس مستوى الأداء المالي.

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافق
1	تؤدي زيادة المخاطر التشغيلية إلى انخفاض ربحية المصارف الإسلامية.	4.11	0.676	مرتفع
2	يؤثر عدم كفاءة الموظفين سلباً على العوائد على الأصول.	4.17	0.707	مرتفع
3	تؤدي زيادة التكاليف التشغيلية بسبب ضعف الإجراءات أو الأخطاء البشرية إلى انخفاض الربحية.	4.00	0.686	مرتفع
4	تؤثر الأعطال التقنية سلباً على حصة السوق للمصارف الإسلامية.	3.89	0.758	مرتفع
5	يؤثر انخفاض جودة الخدمات المقدمة بسبب المخاطر التشغيلية على الأداء المالي.	3.78	1.114	مرتفع
6	تؤدي زيادة التكاليف التشغيلية بسبب الأخطاء البشرية إلى انخفاض الربحية.	4.17	0.707	مرتفع
7	يؤثر تدهور سمعة المصرف بسبب الهجمات السيبرانية سلباً على الأداء المالي.	4.17	0.707	مرتفع
8	يؤثر عدم وجود سياسات إدارة مخاطر فعالة سلباً على العوائد على الأصول.	3.89	0.900	مرتفع
9	تؤدي زيادة المخاطر التشغيلية إلى انخفاض الأداء المالي الشامل للمصارف الإسلامية.	4.11	0.676	مرتفع
10	تؤثر المخاطر التشغيلية سلباً على رضا العملاء عن الخدمات المقدمة من المصرف.	4.06	0.725	مرتفع
11	تؤدي زيادة المخاطر التشغيلية إلى تقليل القدرة التنافسية للمصرف في السوق.	4.00	0.686	مرتفع
	المتوسط العام	4.03	0.499	مرتفع

أظهرت نتائج الدراسة الواردة بالجدول (12) أن المخاطر التشغيلية تؤثر بشكل ملحوظ على الأداء المالي للمصارف الإسلامية، حيث بلغ المتوسط العام لجميع العبارات (4.03)، مما يشير إلى اتفاق مرتفع بين أفراد العينة حول تأثير هذه المخاطر. وقد تبين أن العبارات المتعلقة بتأثير عدم كفاءة الموظفين، زيادة التكاليف التشغيلية بسبب الأخطاء البشرية، وتدهور سمعة المصرف بسبب الهجمات السيبرانية حصلت على أعلى متوسط حسابي (4.17)، مما يعكس مدى أهمية هذه العوامل في التأثير على الربحية والعوائد على الأصول. كما أوضحت النتائج أن زيادة المخاطر التشغيلية تؤدي إلى انخفاض الأداء المالي الشامل للمصارف الإسلامية (4.11)، وهو ما يؤكد أهمية تبني سياسات فعالة لإدارة هذه المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت النتائج أن الأعطال التقنية تؤثر على حصة السوق للمصارف (3.89)، في حين أن انخفاض جودة الخدمات المقدمة بسبب المخاطر التشغيلية يؤثر على الأداء المالي (3.78)، وهو أدنى متوسط حسابي بين العبارات، لكنه لا يزال ضمن المستوى المرتفع.

علاوة على ذلك، تبين أن عدم وجود سياسات فعالة لإدارة المخاطر له تأثير سلبي على العوائد على الأصول (3.89)، مما يعكس الحاجة إلى تطوير استراتيجيات متقدمة للحد من هذه المخاطر. كما أن زيادة المخاطر التشغيلية تقلل من القدرة التنافسية للمصرف (4.00)، وهو ما يؤكد أن السيطرة على المخاطر التشغيلية يعد عاملاً رئيسياً في تعزيز مكانة المصرف في السوق. بشكل عام، تعكس هذه النتائج ضرورة تركيز المصارف الإسلامية على تحسين كفاءة الموظفين، تقليل الأخطاء التشغيلية، وتعزيز أنظمة الأمن السيبراني للحد من تأثير المخاطر التشغيلية على الأداء المالي، مما يساهم في تحسين الربحية والقدرة التنافسية في السوق المصرفي.

ثالثاً: اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:

قبل البدء باختبار الفرضيات لابد من إخضاع البيانات للتحليل للتأكد من أن هذه البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي أم لا، وللوقوف على ذلك تم استخدام اختبار Shapiro-Wilk ، وعلى أساس الفرضية التالية:

الفرضية الصفرية: البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي.

الفرضية البديلة: البيانات لا تخضع للتوزيع الطبيعي

والجدول التالي يبين نتائج اختبار Shapiro-Wilk.

جدول (13): نتائج اختبار Shapiro-Wilk.

المحور	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Shapiro-Wilk	المعنوية المشاهدة
العنصر البشري	4.18	0.560	0.909	0.081
العمليات الداخلية	4.01	0.413	0.942	0.316
التكنولوجيا	4.27	0.576	0.913	0.099
الأداء المالي	4.03	0.496	0.935	0.234

من نتائج الجدول أعلاه رقم (13)، يتبين ان قيم مستوى المعنوية المشاهدة أكبر 0.05 مما يعني عدم رفض الفرضية الصفرية أي أن البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي، وبالتالي يمكن استخدام أساليب التحليل الاحصائي المعلمي في اختبار فرضية الدراسة.

اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: توجد علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين المخاطر التشغيلية والأداء المالي للمصارف الإسلامية في ليبيا.

من الفرضية الرئيسية ينبثق عنها الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى :

الفرضية الصفرية: لا تؤثر المخاطر المرتبطة بالعنصر البشري (الموظفين) سلباً على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في ليبيا.

الفرضية البديلة: تؤثر المخاطر المرتبطة بالعنصر البشري (الموظفين) سلباً على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في ليبيا.

لاختبار الفرضية أعلاه، تم استخدام اختبار t لعينة واحدة، حيث كانت النتائج كما موضحة بالجدول التالي :

جدول (14): نتائج اختبار t لعينة واحدة لاختبار الفرضية الفرعية الأولى.

الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار t	مستوى الدلالة
لا تؤثر المخاطر المرتبطة بالعنصر البشري (الموظفين) سلباً على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في ليبيا	4.18	0.560	8.928	< 0.001

أظهرت نتائج اختبار t لعينة واحدة الواردة بالجدول (14) أن المخاطر التشغيلية المرتبطة بالعنصر البشري (الموظفين) تؤثر بشكل سلبي وذو دلالة إحصائية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في ليبيا. حيث بلغ المتوسط الحسابي للاستجابات (4.18) مع انحراف معياري قدره (0.560)، مما يشير إلى اتفاق مرتفع بين أفراد العينة على تأثير هذه المخاطر. كما أن قيمة اختبار t بلغت (8.928) وأن مستوى الدلالة الإحصائية ($p < 0.001$) أقل بكثير من (0.05)، مما يعني أن النتيجة ذات دلالة إحصائية قوية، وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة التي تفيد بأن المخاطر التشغيلية المتعلقة بالموظفين تؤثر سلباً على الأداء المالي للمصارف الإسلامية.

الفرضية الفرعية الثانية:

الفرضية الصفرية: لا تؤدي العمليات الداخلية غير الفعالة أو غير الكافية في المصارف الإسلامية (مثل ضعف الإجراءات، عدم وجود رقابة فعالة، أو عدم تحديث الأنظمة) إلى زيادة المخاطر التشغيلية، مما يؤثر سلباً على الأداء المالي من خلال زيادة التكاليف التشغيلية وانخفاض كفاءة الخدمات المقدمة.

الفرضية البديلة: تؤدي العمليات الداخلية غير الفعالة أو غير الكافية في المصارف الإسلامية (مثل ضعف الإجراءات، عدم وجود رقابة فعالة، أو عدم تحديث الأنظمة) إلى زيادة المخاطر التشغيلية، مما يؤثر سلباً على الأداء المالي من خلال زيادة التكاليف التشغيلية وانخفاض كفاءة الخدمات المقدمة.

لاختبار الفرضية أعلاه، تم استخدام اختبار t لعينة واحدة، حيث كانت النتائج كما موضحة بالجدول التالي :

جدول (15): نتائج اختبار t لعينة واحدة لاختبار الفرضية الفرعية الثانية.

الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار t	مستوى الدلالة
لا تؤدي العمليات الداخلية غير الفعالة أو غير الكافية في المصارف الإسلامية إلى زيادة المخاطر التشغيلية	4.01	0.413	10.410	< 0.001

أظهرت نتائج اختبار t لعينة واحدة الواردة بالجدول (15) أن العمليات الداخلية غير الفعالة أو غير الكافية في المصارف الإسلامية تؤدي إلى زيادة المخاطر التشغيلية، مما يؤثر سلباً على الأداء المالي من خلال زيادة التكاليف التشغيلية وانخفاض كفاءة الخدمات المقدمة. حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.01) مع انحراف معياري (0.413)، مما يشير إلى اتفاق مرتفع بين أفراد العينة على التأثير السلبي للعمليات الداخلية غير الفعالة على الأداء المالي. كما أن قيمة اختبار t بلغت (10.410) وأن مستوى

الدلالة الإحصائية ($p < 0.001$) أقل بكثير من (0.05)، مما يعني أن النتيجة ذات دلالة إحصائية قوية، وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة التي تفيد بأن العمليات الداخلية غير الفعالة تزيد من المخاطر التشغيلية وتؤثر سلبًا على الأداء المالي.

الفرضية الفرعية الثالثة :

الفرضية الصفرية: لا تؤثر المخاطر المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني سلبًا على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في ليبيا، حيث تؤدي الهجمات السيبرانية أو الأعطال التقنية أو عدم وجود أنظمة أمنية متطورة إلى خسائر مالية مباشرة (مثل سرقة الأموال) وغير مباشرة (مثل تدهور سمعة المصرف).

الفرضية البديلة: تؤدي العمليات الداخلية غير الفعالة أو غير الكافية في المصارف الإسلامية (مثل ضعف الإجراءات، عدم وجود رقابة فعالة، أو عدم تحديث الأنظمة) إلى زيادة المخاطر التشغيلية، مما يؤثر سلبًا على الأداء المالي من خلال زيادة التكاليف التشغيلية وانخفاض كفاءة الخدمات المقدمة.

لاختبار الفرضية أعلاه، تم استخدام اختبار t لعينة واحدة، حيث كانت النتائج كما موضحة بالجدول التالي :

جدول (16): نتائج اختبار t لعينة واحدة لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة.

الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار t	مستوى الدلالة
لا تؤثر المخاطر المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني سلبًا على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في ليبيا	4.27	0.576	9.367	< 0.001

أظهرت نتائج اختبار t لعينة واحدة الواردة بالجدول (16) أن المخاطر المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني تؤثر بشكل سلبي وذو دلالة إحصائية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في ليبيا. حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.27) مع انحراف معياري (0.576)، مما يشير إلى اتفاق مرتفع بين أفراد العينة على تأثير هذه المخاطر على الأداء المالي. كما أن قيمة اختبار t بلغت (9.367) وأن مستوى الدلالة الإحصائية ($p < 0.001$) أقل بكثير من (0.05)، مما يشير إلى قوة الدلالة الإحصائية، وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة التي تفيد بأن المخاطر التقنية تؤدي إلى خسائر مالية مباشرة (مثل سرقة الأموال) وغير مباشرة (مثل تدهور سمعة المصرف).

الفرضية الرئيسية:

الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين المخاطر التشغيلية والأداء المالي للمصارف الإسلامية في ليبيا، حيث تؤدي زيادة المخاطر التشغيلية إلى انخفاض في مؤشرات الأداء المالي مثل الربحية والعوائد على الأصول وحصة السوق.

الفرضية البديلة: توجد علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين المخاطر التشغيلية والأداء المالي للمصارف الإسلامية في ليبيا، حيث تؤدي زيادة المخاطر التشغيلية إلى انخفاض في مؤشرات الأداء المالي مثل الربحية والعوائد على الأصول وحصة السوق.

لاختبار الفرضية أعلاه، تم استخدام اختبار t لعينة واحدة، حيث كانت النتائج كما موضحة بالجدول التالي :

جدول (17): نتائج اختبار t لعينة واحدة لاختبار الفرضية الرئيسية.

الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار t	مستوى الدلالة
لا توجد علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين المخاطر التشغيلية والأداء المالي للمصارف الإسلامية في ليبيا	4.11	0.443	10.699	< 0.001

أظهرت نتائج اختبار t لعينة واحدة الواردة بالجدول (17) وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين المخاطر التشغيلية والأداء المالي للمصارف الإسلامية في ليبيا. حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.11) مع انحراف معياري (0.443)، مما يشير إلى اتفاق مرتفع بين أفراد العينة على تأثير المخاطر التشغيلية على الأداء المالي. كما أن قيمة اختبار t بلغت (10.699) وأن مستوى الدلالة الإحصائية ($p < 0.001$) أقل بكثير من (0.05)، مما يشير إلى قوة الدلالة الإحصائية، وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة التي تفيد بأن زيادة المخاطر التشغيلية تؤدي إلى انخفاض في مؤشرات الأداء المالي مثل الربحية، العوائد على الأصول، وحصة السوق.

ملخص النتائج

أظهرت النتائج أن المخاطر التشغيلية المرتبطة بالعنصر البشري، العمليات الداخلية، والتكنولوجيا لها تأثير سلبي كبير على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في ليبيا. فقد تبين أن نقص الكفاءة والتدريب لدى الموظفين، وعدم الالتزام بالسياسات الداخلية، وقلة الحوافز، وضعف الرقابة، جميعها تسهم في زيادة المخاطر التشغيلية، مما يؤدي إلى تراجع كفاءة العمليات وانخفاض الربحية. كما أوضحت

الدراسة أن العمليات الداخلية غير الفعالة، مثل غياب الرقابة الفعالة، وعدم تحديث الأنظمة، وضعف التنسيق بين الإدارات، تزيد من المخاطر التشغيلية وتؤثر سلبًا على الأداء المالي من خلال ارتفاع التكاليف التشغيلية وانخفاض جودة الخدمات المصرفية. علاوة على ذلك، كشفت النتائج أن المخاطر المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني، مثل الهجمات السيبرانية، الأعطال التقنية، وعدم وجود أنظمة أمنية متطورة، تسهم في خسائر مالية مباشرة وغير مباشرة، مما ينعكس على السمعة والكفاءة التشغيلية للمصارف. وأكدت النتائج الإحصائية من خلال اختبار t لعينة واحدة أن هناك علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين المخاطر التشغيلية والأداء المالي، حيث تؤدي زيادة المخاطر التشغيلية إلى انخفاض الربحية، العوائد على الأصول، وحصة السوق.

الاستنتاجات:

1. توجد علاقة سلبية قوية بين المخاطر التشغيلية والأداء المالي للمصارف الإسلامية في ليبيا، مما يعكس الحاجة إلى استراتيجيات فعالة للحد من هذه المخاطر.
2. تؤثر المخاطر المرتبطة بالعنصر البشري، مثل نقص التدريب وضعف الرقابة، بشكل مباشر على كفاءة العمليات المصرفية وربحية المصارف الإسلامية.
3. تزيد العمليات الداخلية غير الفعالة من المخاطر التشغيلية، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف التشغيلية وانخفاض جودة الخدمات المقدمة.
4. تؤثر المخاطر التكنولوجية، وخاصة المتعلقة بالأمن السيبراني، بشكل كبير على الأداء المالي، حيث تؤدي الهجمات السيبرانية والأعطال التقنية إلى خسائر مالية مباشرة وغير مباشرة.
5. ارتفاع مستوى الدلالة الإحصائية لجميع الفرضيات الفرعية والرئيسية يشير إلى ضرورة التعامل الجاد مع المخاطر التشغيلية كمؤثر رئيسي على استدامة الأداء المالي للمصارف الإسلامية.

التوصيات:

1. تعزيز برامج التدريب والتطوير للموظفين لرفع كفاءتهم والحد من الأخطاء البشرية التي قد تزيد من المخاطر التشغيلية.
2. تحسين نظم الرقابة الداخلية وضمان الامتثال الصارم للسياسات والإجراءات التشغيلية في المصارف الإسلامية.
3. تحديث العمليات الداخلية بانتظام، بما يشمل اعتماد تقنيات متقدمة لتحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل المخاطر التشغيلية.

4. تعزيز إجراءات الأمن السيبراني من خلال الاستثمار في أنظمة حماية متطورة وتدريب الموظفين على مواجهة الهجمات السيبرانية.
5. تبني استراتيجيات متكاملة لإدارة المخاطر التشغيلية تعتمد على التحليل المستمر للعمليات المصرفية واتخاذ التدابير الوقائية المناسبة.
6. تطوير خطط استجابة سريعة للأزمات التشغيلية والتقنية لتقليل التأثير السلبي على الأداء المالي والسمعة المصرفية.
7. تعزيز ثقافة إدارة المخاطر داخل المصارف الإسلامية لضمان اتخاذ قرارات مبنية على أسس علمية وتوقع المخاطر المحتملة.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1. الأجنف، أ. م.، وزائد، م. ع. (2018). أثر المخاطر التشغيلية في الأداء المالي للمصارف الإسلامية العاملة بمملكة البحرين. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، 11. كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن.
2. الأنصاري، أ. ع. (2015). الإدارة المالية. تم الاسترداد من www.kotobarabic.com.
3. بن ساسي، ي. (2011). التيسير المالي (الإدارة المالية). عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
4. بودور، أ. (2019). تأثير إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك: دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية للفترة (2007-2018). قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 115-1.
5. ثريا، س. (2020). أثر تحسين أداء الموارد البشرية على التقليل من المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية الجزائرية: دراسة حالة لعينة من البنوك الجزائرية (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر.
6. الخطيب، خ. ر. (2010). مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص. الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر.
7. الزبيدي، ح. م. (2010). التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل. الأردن: دار الورق للنشر والتوزيع.
8. زكرياء، م. ب.، وحمزة، س. (2021). المخاطر المصرفية وأثرها على ربحية المصارف الإسلامية لدول الخليج: الكويت أنموذجاً - دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل خلال الفترة (2019-2012). *Revue Algérienne d'Économie et de Gestion* (المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة)، 15(2).
9. شكر، إ. ج. ف. (2008). إطار تقييم أداء المنشآت الصناعية في ظل بيئة التصنيع الحديث: (دراسة تطبيقية)، رسالة ماجستير في المحاسبة. جامعة بنها، كلية التجارة، مصر.

10. شكر، إ. ج. ف. (2024). دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تعزيز تطبيق إطار (COSO) للرقابة الداخلية لإدارة المخاطر التشغيلية في صناعة البنوك وأثره على الأداء المالي. مجلة البحوث المحاسبية، 11(3). قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا.
11. عبد الماجد، ض. أ. ب. (2020). إدارة ومراقبة المخاطر التشغيلية بالمصارف الإسلامية السودانية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 7(2).
12. عثمان، خ. م. (2018). إطار مقترح لقياس وتقييم مسببات المخاطر التشغيلية في البنوك: دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، 2. كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
13. المبروك، أ. س. (2024). أثر إدارة المخاطر على أداء المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على المصرف التجاري الوطني الليبي في الجبل الأخضر. مجلة السلفيوم للعلوم والتقنية، 5(1)، 25-45. جامعة محمد بن علي السنوسي الإسلامية، البيضاء، ليبيا.
14. الموسوي، ح. ي. (2012). المصارف الإسلامية: أداؤها وآثارها في سوق الأوراق المالية. الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع.
15. ميموني، ق. (2017). تقييم أداء البنوك التجارية: دراسة حالة بنك الفالحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري. مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري (الإفريقي الجزائري).

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1. Basel Committee on Banking Supervision (2011). Principles for Sound Liquidity Risk Management and Supervision (September 2008).
2. Islamic Financial Services Board. (2012) IFSB ED-15: Revised Capital Adequacy Standard for Institutions (Other Than Insurance Institutions) Offering Only Islamic Financial Services. Kuala Lumpur, Malaysia.